

جدول (١٦): الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة<sup>١</sup>  
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان سنوي						
يونيو-١٨*	يونيو-١٧	يونيو-١٦	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢
٣,٤٧٠,٩٦٨	٣,١٢٤,١٠٠	٢,٥٧٠,٨٤٣	٢,٠٨٢,٦٢٥	١,٦٩٧,٨٩٣	١,٤٤٢,٣٧٢	١,١٥٣,٤٠٦
٣,٤٠٤,٢١٤	٣,٠١٨,٢٥٩	٢,٢٧٩,٧٥٥	١,٧٢١,٩٤٢	١,٤٩٤,٧٣٧	١,٢٩٤,٠٦٠	١,٠٨٩,٤٨٠
١,٥٤٧,١٤٠	١,١٨٥,٧٠٤	٨١٥,٩٩٥	٥٩٦,١٩٦	٥٣٤,٦٧٠	٤٨٣,٢٦٥	٤٠٨,٦٠٢
-	-	-	-	-	-	-
٧٣٩,١٧٢	٧٢٤,٧٨٩	٧٣٥,٣٠٧	٥٩٠,٩٩٣	٤٣٦,٥١٠	٣١٥,٤٧٨	٢٧٠,٥٦٧
٤٩,٠١٨	٤٩,٥٨٤	٢٦,٣١٠	٢٢,٥٦٠	٢١,٣٩٠	-	-
٦٦٢,٧٦٩	٦٩٣,٥٩٤	٣٧١,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	٢٢٢,٤٧٠	١٦٢,٤٧٠
٢٢,٣٦٠	٢٠,٨٦٠	١٩,٣٦٠	١٧,٨٦٠	١٧,٨٦٠	١٦,٣٦٠	١٦,٣٦٠
-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٠
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
٣٦,٣٣٦	١٨,٥٥٨	٩,٩٥٧	٨,٣١٦	٨,٤٢٢	٦,٩٦١	٤,٠٢٧
-	-	-	-	-	-	٤,٢٧٩
٤٨	٤٦	٦٢	٩٢	١٠١	١٠٦	١١١
-	-	-	-	-	-	-
-	-	٦٤١	١,٢٨٣	١,٩٢٤	٢,٥٦٥	-
٣٤٥,٣٧١	٣٢٣,١٢٤	٢٩٨,٦٥٣	٢٥٤,٥٣٢	٢٣٣,٧٠٤	٢١٩,٥٠٧	٢٠٤,٠٢٨
-	٢٥٠	٢٥٠	٤٥٠	١,٢٢٥	١,٢٢٥	١,٧٢٥
-	-	-	٥,٦٤٠	١٥,٦٨٦	٢٥,٣٤٨	١٣,٠٣٦
٦٦,٧٥٤	١٠٥,٥٩١	٢٩٠,٨٣٨	٣٦٠,٢٣٣	٢٠١,٩٣١	١٤٧,٠٨٧	٦٢,٢٠١
٢٠,٥١٢	٣٤,٠١٤	٣٩,٣٤٣	٦١,٧٣٢	١٥,٥٥٧	١١,٩٨٢	١١,٧٨١
٣٤٠,٥٠٠	٤٠٨,٩٣٦	٢٨٧,١٨٧	٢١٨,٥٦١	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٢٩	١٦٤,٧٨٨
٣,١٣٠,٤٦٨	٢,٧١٥,١٦٤	٢,٢٨٣,٦٥٦	١,٨٦٤,٠٦٤	١,٥٣٦,٤٠٨	١,٢٥٩,١٤٣	٩٨٨,٦١٨
<b>ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) /٦</b>						
%٧٨.٢	%٩٠.٠	%٩٤.٩	%٨٥.٢	%٧٩.٧	%٧٧.٥	%٦٨.٩
%٧٠.٥	%٧٨.٢	%٨٤.٣	%٧٦.٣	%٧٢.١	%٦٧.٧	%٥٩.٠

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزي المصري

\* بيان مبدئي، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية).

٢/ تشمل السندات المصدرة بالدولار و اليورو بدءاً من يونيو ٢٠١٢.

٣/ تشمل السندات الدلارية التي سبق إصدارها في كل من عام ٢٠٠١، ٢٠١٠، و ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أنه اعتباراً من يونيو ٢٠١٢ فقد تم إضافة رصيد شهادة المصري الدلارية إلى هذا البند. هذا وقد بلغ رصيد السندات الدلارية ٤٧٤٢ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٤ بينما بلغ رصيد شهادة المصري الدلارية ٢٣٣١ مليون جنيه.

٤/ في ضوء ما تتسم به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزنة العامة لصناديق التأمينات (الذي تم اقتراضه من خلال بنك الاستثمار القومي) كدين مباشر على الخزنة العامة للصناديق، وذلك في ١ يوليو ٢٠٠٦. ويتم سنوياً إصدار سندات جديدة في حالة وجود مديونية مستحقة على وزارة المالية لصالح صناديق التأمينات الإجتماعية. ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً إصدار سندات باجمالي مبلغ ١٥.٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٢ وذلك لسداد جزء من المديونية التاريخية المستحقة على وزارة المالية لصناديق التأمينات الإجتماعية.

٥/ ودائع صناديق التأمين التي تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٦/ تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٤٤٤٠.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٥٢٥٠.٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.